



إجراءات الانتقال ستكتمل نهاية سبتمبر الجاري

إدارة «وربة» تنتقل إلى برج «الراية» تدريجياً



شاهين الغانم

■ **الغانم: الانتقال سيكون**

تدريجياً للقطاعات مع مراعاة التباعد الاجتماعي حفاظاً على صحة الموظفين

■ **الانتقال إلى «الراية» يمثل**

نقلة نوعية للاقترب أكثر من

العملاء وتوحيد مبنى الإدارات الرئيسية

يوفر تجربة مصرفية مميزة وشاملة لعملائنا، ومن المتوقع افتتاحه قبل نهاية عام 2020 بعد استكمال الإجراءات وأخذ الموافقات الرقابية المطلوبة. ويقدم بنك وربة خدماته في كل الظروف وعلى مدار الساعة من خلال قنواته الإلكترونية المتنوعة وفي مقدمتها خدمة وربة أونلاين عبر التطبيق الخاص للبنك، كما يوفر البنك خدماته المصرفية عبر أجهزة وربة ولحسب الآلي والإيداع النقدي المتوافرة في كل أنحاء الكويت، وذلك من خلال أفرعنا المنتشرة بكل مناطق الكويت.

بلغت 72 مليون دولار خلال أغسطس الماضي

الكويت الأخيرة خليجياً وشرقاً أوسطياً بترسيات عقود المشاريع

■ **6.6 مليارات دولار ترسيات العقود في منطقة مينا**



منذ ظهور جائحة فيروس كورونا في مارس. وفي حين قد يكون هذا الارتفاع مدعاة للقلق، إلا أن الفضل فيه عائد لترسيات بمليارات الدولارات في العراق الذي احتل مركز الصدارة على مستوى المنطقة بترسية عقود بقيمة 3.8 مليارات دولار لتحديث مصفاة البصرة. وسجلت مصر عقوداً بقيمة 510 ملايين دولار لتحتمل بذلك المركز الرابع على مستوى منطقة مينا.

وبصرف النظر عن العراق، فإن أي دولة من الدول التي يغطيها التصنيف الشهري لحجلة ميد لم تتمكن أي من تسجيل ترسيات عقود بقيمة مليار دولار في أغسطس.

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع أجرت مجلة ميد مقابلة حصرية مع كبير مسؤولي تسليم المشاريع في شركة البحر الأحمر للتطوير إيان ويليامسون الذي أكد أن الشركة تخطط لترسية ما قيمته 933 مليون دولار من العقود الجديدة بحلول نهاية العام، وأن القطاعات الرئيسية التي تتطلع الشركة لتشملها بالمناقصات، حزم التصميم والبناء لفنادق ومسكن للموظفين وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعات تتعلق بالمرافق، بالإضافة إلى جسر بطول كيلومتر واحد، ومبنى صالة بالطار.

تجدد الإشارة إلى أن السعودية لديها أكبر قدر من مشاريع المطارات في المنطقة، حيث تبلغ قيمة مشاريع منشآت الطيران 65.5 مليار دولار والتي تشكل 35.9٪ من مشروعات الطيران الجاري تنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بحرص بنك وربة الأسرع نمواً في الكويت على أن يكون الأقرب إلى عملائه دائماً، ويسعى إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتميزة لهم، وفي هذا الإطار يعلن «وربة» عن انتقال كل إداراته الرئيسية إلى المبنى الرئيسي الجديد تدريجياً إلى برج الراية الكائن بمدينة الكويت، ويواصل «وربة» خدمة عملائه في كل الفروع وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الكويتي بشأن خطة العودة إلى الحياة الطبيعية وتعليمات بنك الكويت المركزي، حيث قام وربة بخطة متكاملة للعودة للحياة الطبيعية خلال فترة جائحة كوفيد 19 التي أملت بالبلاد. وفي إطار حرصه على سلامة العملاء والموظفين وسط ما نشهده من ظروف صحية طارئة وما فرضته من إجراءات استثنائية، يلتزم بنك وربة بتطبيق تعليمات الجهات المعنية بشأن إرشادات السلامة وقواعد التباعد الاجتماعي، حيث يتم قياس درجة حرارة العملاء قبل الدخول إلى الفرع وارتداء الكمامات والقفازات الطبية.

وبهذه المناسبة، قال شاهين حمد الغانم الرئيس التنفيذي لبنك وربة: يأتي انتقال الإدارات إلى المبنى الرئيسي الجديد للبنك في إطار حرصنا على أن نكون الأقرب لعملائنا وكذلك لتوحيد مبنى الإدارات الرئيسية، سعياً لتسهيل العمل بشكل إيجابي، وتعكس هذه الخطوة الاهتمام الكبير الذي يوليه مصرفنا ورغبة لتحسين جودة العمل والقدرة الإنتاجية في أداء أعمالنا بما يدعم تقديمنا خدمات مصرفية متميزة تعكس نمو البنك في الخدمات التقنية وتؤكد على سعينا لترسيخ تلك الريادة في المستقبل.

وأضاف: ان الانتقال لبرج الراية سيكون تدريجياً بدءاً من تاريخ 13 سبتمبر 2020 وعلى أن تستكمل إجراءات الانتقال حتى نهاية شهر سبتمبر الحالي، حيث سيتم الإعلان عن خطة الانتقال عبر منصات بنك وربة في مواقع التواصل الاجتماعي وذلك مراعاة لقواعد التباعد الاجتماعي وحفاظاً على صحة وسلامة الموظفين.

وأكد الغانم: جار العمل على فتح فرع شامل في برج الراية يقدم خدمات متنوعة منها الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة والشركات

أول مشغل محلي وإقليمي يقدم خدمات التجوال فائقة السرعة دون أي تكلفة إضافية

«stc» تطلق خدمة تجوال 5G غير المحدود بجميع دول الخليج

■ **الحربي: نفتخر بتقديم عروض استثنائية لعملائنا تمكنهم من البقاء على اتصال دائم أثناء السفر**

توفر إنترنت تجوال 5G غير محدود في دول مجلس التعاون الخليجي

متوفر مع كافة باقات stc Roam للأفراد والشركات



مزيد الحربي

بينما تواجهنا. وأضاف: يدفعنا نهجنا الاستراتيجي الذي يستهدف التنمية المستدامة في مجال تمكين التحول الرقمي والاتصالات المتكاملة، إلى تعزيز الحلول الذكية التي تركز على تلبية متطلبات العملاء والتي تقوم على تقنية 5G. ونجدد التزامنا في «stc»، باستغلال كل مواردنا وشبكتنا واسعة النطاق لتتوسع عروضنا وتقديم تجربة لا مثيل لها مع توفير مجموعة من الخيارات التي تلي احتياجات قاعدة عملائنا المتنوعة.

التنفيذي في شركة stc: نحن فخورون بتقديم هذه الخدمة المتكاملة التي تتجاوز الحدود وتمثل رابطاً قوياً بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما تتسع خدمة التجوال غير المحدود على شبكات 5G لعملائنا الكرام، تجربة ذات جودة عالية للإنترنت والاتصال عالي السرعة أثناء السفر إلى أي من دول الخليج، ولأننا نملك الشبكة الأكثر اتساعاً على مستوى الكويت، نهدد دوماً إلى إثراء تجربة العميل من خلال توفير خدمات الاتصالات الهاتفية وتجوال الإنترنت

للمستخدمين بالبقاء على اتصال في جميع الأوقات، ولدى السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وباعتبارها أول مشغل اتصالات يطرح هذه الخدمة الفريدة في الكويت والمنطقة، يتوفر التجوال غير المحدود للجيل الخامس للعملاء المسافرين إلى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر ضمن باقات تبدأ من 7 دنانير شهرياً. وتعليقاً على الخدمة الأولى من نوعها، قال م. مزيد بن ناصر الحربي الرئيس

والجدد الاستمتاع بسرعات فائقة لخدمة 5G عبر مشغلي الاتصالات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي دون أي زيادة في أسعار باقات التجوال الشهرية. كما تخطط الشركة لتوفير خدمة تجوال الإنترنت بتقنية 5G على نطاق أوسع لتشمل دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، متوقعة أن يتم الإعلان عنها في وقت لاحق. وتأكيداً على ريادتها في قطاع الاتصالات المحلي والإقليمي، توفّر «stc» استخدام غير محدود للإنترنت، مما يسمح

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية stc، عن إطلاق خدمات التجوال غير المحدود فائقة السرعة عبر شبكات الجيل الخامس 5G لجميع باقات الدفع الأجل والمسبق والشركات بكل دول الخليج لأول مرة على مستوى الشرق الأوسط، تضاف إلى سلسلة العروض المتكاملة والرائدة التي توفرها الشركة للعملاء الحاليين والجدد بدءاً من 7 دنانير. وفي بيان لها، قالت «stc» إن هذا العرض الأول والفريد من نوعه في السوق سيسمح للعملاء الحاليين

بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسها

«هيئة الأسواق» تحقق إنجازاتها بكفاءات وطنية 100٪

الشؤون القانونية الذي يمثل الإطار التشريعي لعمل الهيئة والذي تنبثق استناداً إليه أثر عملها الأخرى (التنظيمية، الرقابية والإشرافية، التوعوية، بيئة العمل الداخلية) بمثل نموذجاً لتوطين مختلف الوظائف بدءاً برئيس القطاع وصولاً للدرجة الوظيفية الثامنة، فالوظيفة القيادية ممثلة برئيس القطاع ومديري الإدارات هي من الكفاءات الوطنية، وكذلك الحال بالنسبة للوظائف الإشرافية ممثلة بمديري الدوائر، وصولاً للوظائف الفنية المعنية بالدراسات القانونية وكذلك التخصصية في شتى مجالات العمل ذات الصلة بالقطاع (الضحايا والتحكيم، التحقيق، الدراسات القانونية، العقود...). وكذلك الحال بالنسبة للمجالس واللجان المختصة عن مجلس فوضي الهيئة ذات التخصصات المتصلة بالشؤون القانونية كمجلس التأديب والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية ولجنة الشكاوى والتظلمات، حيث نجد نسبة التوطين تامة أيضاً من مختلف وظائف وتخصصات تلك المجالس واللجان.

وأخيراً، فإن هيئة أسواق المال إذ تنظر بعين الرضا لما تحقّق في مسار رسالتها الاستراتيجية فإنها تؤكد أن مبعث رضاهم أمران: أولهما نجاحها في أداء بعض الأدوار المنوطة بها في إطار توجهات نموّية منبثقة من رؤية أميرية سامية، وثانيهما، اعتمادها بصورة تامة على كفاءات وطنية لتحقيق مستهدفاتها، مع الإشارة إلى أن طموحاتها لا تقف عند حدود ما تحقّق وأنه ثمة آفاقاً إستراتيجية جديدة تسعى لتحقيقها في المرحلة المقبلة تأمل أن تشكل أحد أركان التحول إلى المركز المالي المنشود.



النمو والأسواق الناشئة، وكان لها حضور فاعل في عضوية العديد من اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة تلك المنظمة الدولية، كما تم العمل وبنجاح على استكمال تصنيف الكويت كسوق ناشئة لدى المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها (S&P، FTSE Russell، MSCI، DJI). وقالت الهيئة ان هذه الإنجازات وسواها، وإن كانت مؤشراً لنجاح الهيئة بامتياز في أداء رسالتها، والتأسيس للبيئة الاستثمارية الصحيحة ووضعها على مسار «العالمية» فإن ما يضيف عليها أهمية مضاعفة يكمن في اعتماد الهيئة بصورة تامة على كوادر وطنية لتحقيق نجاحاتها وتنفيذ مشاريعها، حيث تبنت منذ مباشرتها أعمالها فلسفة خاصة لتنفيذ مهامها وتحقيق رؤاها قوامها ركيزتان أساسيتان: الاعتماد بصورة شبيهة تامة على الكفاءات الوطنية، وجعل الاستعانة بالعمالة غير الوطنية في أضيق الحدود، والتركيز على مقومات الكفاءة والمهنية والخبرة لدى اختيار الكوادر الوظيفية في

التسجيل، ومشروع معايير المرخص لهم، والمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية. كما أن ثلاثاً من مشاريع الهيئة الحالية مدرجة في الخطة الإنمائية الثالثة للدولة وهي مشاريع (تطوير منظومة سوق المال، وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بالنشطة الأوراق المالية Fin Tech، تأسيس كيان معرفي متخصص في أسواق المال)، وصولاً لآخر تلك المسارات المتعلقة بالتوافق مع المعايير الدولية، حيث يمكن الإشارة إلى هذا الصد إلى تحقيق الهيئة امتثالاً تاماً مع (33) مبدأ من مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الآيسكو» الـ (37) أي ما نسبته 89٪، وهو مؤشر ذو دلالات مهمة في اتجاهات عدة. مع الإشارة إلى أن الهيئة تستهدف نسبة امتثال كاملة 100٪، وقد سبق ذلك انضمام الهيئة إلى عضوية هذه المنظمة الدولية في عام 2017، كما حصلت على عضوية اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط ولجنة

يصادف خلال شهر سبتمبر الجاري مرور 10 سنوات كاملة على صدور المرسوم الأميري رقم (338) بتشكيل أول مجلس فوضي الهيئة (بتاريخ 8 سبتمبر 2010)، والذي أعقب صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية في فبراير من العام ذاته. وبهذه المناسبة، قامت الهيئة بإجراء عملية تقييم ذاتي لما تم تحقيقه من رسالتها الاستراتيجية الهادفة لـ «بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية تواكب أفضل الممارسات الدولية». وتدين بموجبها تحقيق نجاحات لافتة في مساراتها المتعددة، تكثفي بالإشارة إلى أبرزها على صعيد كل منها، بدءاً بالارتقاء بكفاءة بيئة الاستثمار المحلية التي شهدت قفزات نوعية هائلة في مجال مؤشرات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية (تحسن ترتيب الكويت من المرتبة 97 من أصل 190 دولة في عام 2017 إلى المرتبة 51 أواخر عام 2019 وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي)، إضافة إلى ترقيات متتالية للبورصة المحلية عكست نجاعة الإجراءات المتخذة، وأعطت مؤشرات جد إيجابية عن بيئة الاستثمار المحلية، مروراً بما تم تحقيقه على صعيد ثاني تلك المسارات ذات الصلة بخدمات التوجيهات التنموية الحكومية، حيث قطعت الهيئة أشواطاً مهمة على صعيد تنفيذ مشاريع عدة تدرج في هذا الإطار، كمشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، ومشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة

«التجارة»: 1421 طلب إيداع علامة تجارية أغسطس الماضي



علامات تجارية و416 طلب تأشير بتغيير اسم الوكيل، وتلقت 205 طلبات لنشر التأشيرات. وأشارت إلى إيداع 25 رسماً ونموذجاً صناعياً وتسجيل 20 وإيداع براءتي اختراع وفحص 5، لافتة إلى إيداع طلبي براءة اختراع محلية للأفراد و122 للشركات وتجديد براءتين للأفراد و246 للشركات. وذكرت أنها حصلت رسوماً عن كل المعاملات السابقة 141 ألف دينار.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 1421 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر أغسطس الماضي. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها انجزت 748 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و585 معاملات نشر علامة تجارية و88 معاملة تسجيل علامة تجارية وإصدار شهادة لها. وأضافت أنها انجزت أيضاً 206 طلبات تجديد

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 1421 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر أغسطس الماضي. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها انجزت 748 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و585 معاملات نشر علامة تجارية و88 معاملة تسجيل علامة تجارية وإصدار شهادة لها. وأضافت أنها انجزت أيضاً 206 طلبات تجديد